

جدول الفقه الخليلي على الطريقة المعلوماتية

الجزء الثاني

تأليف: الأستاذ الجليل محمد بن التاه

قدمه للطبع وأشرف عليه:

السيد محض بن محمد فال

وصلى الله على نبيه الكريم

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

أخي القارئ المسلم :

لقد سبق أن قدمنا لك الكتاب الأول من الفقه الخليلي على الطريقة المعلوماتية في المذهب المالكي، وقد قدمنا لك في ذلك الكتاب الكثير من مسائل العبادات والمعاملات وقد أدى ذلك إلى إقبال كبير على هذه التجربة وفي نفس الوقت أدى إلى الطلب الملح لتناول بقية الأبواب الفقهية التي لم نتناولها في الكتاب السابق بطريقة مفصلة أو لم نتناولها أصلاً.

وتلبية لهذا الطلب وتكميلاً لهذه التجربة التي خدمت الكثير من طلبة العلم بطريقة ميسورة قررنا بالتعاون مع الأستاذ محنض بن محمد فال جزاه الله خيراً أن نقدم لك أخي القارئ بقية الأبواب.

وقد ساعدنا في ذلك وأعاننا على الإعداد أخونا محمد باب بن كراي بن أحمد يور. وأنتهز هذه الفرصة لأشكر مرة أخرى أخي وزميلي الأستاذ محنض بن محمد فال الذي شارك في نشر العلم بوسائله المادية والمعنوية جزاه الله خيراً.

سوف تكون التجربة القادمة جدولة للنحو والمنطق والأصول ومصطلح الحديث والبلاغة، والعروض.

والله الموفق للصواب.

حمداً بن التاه

انواكشوط 5 محرم 1419

موافق 1998/5/2

الزكاة

ملاحظات	ما تجب فيه	مصارفها	شروط وجوبها	تعريفها وحكمتها واجباتها
<ul style="list-style-type: none"> — يمكن نقلها إلى الأحياء. — لا تنقل إلى غير الأحياء إن كان على مسافة قصر. — يمكن نقلها لمن هو دون القصر. — لا تقدم زكاة الجيوب قبل الافراك والطيب. — لا تجزء إن دفعت لغير المستحق. — لا تدفع لمن تجب نفقته. 	<ul style="list-style-type: none"> — النقد. — الانعام. — الجيوب والثمار. — النجارة. — المعدن. — الركاز وهو دفن الجاهلية. 	<ul style="list-style-type: none"> — الفقراء. — المساكين. — المؤلفة قلوبهم. — العاملين عليها. — عتق الرقبة. — المدينين. — المجاهدين. — أبناء السبيل. 	<ul style="list-style-type: none"> — الملك التام. — تمام النصاب. — الحرية. — الإسلام. — وصول الوقت من حول أو افراك أو وجود معدن. 	<p>التعريف :</p> <ul style="list-style-type: none"> — إخراج قدر مخصوص من مال مخصوص يبلغ النصاب لمستحقه إن تم الملك والوقت. <p>حكمتها :</p> <ul style="list-style-type: none"> — بناء التكافل الاجتماعي بين الأغنياء والفقراء. — تاريخ وجوبها، فرضت في السنة الثانية من الهجرة. <p>واجباتها :</p> <ul style="list-style-type: none"> — النية عند الإخراج. — التوزيع الفوري على الحاضرين.

زكاة التجارة والعين

- النصاب مائتا درهم أو عشرون ديناراً.
- وزن الدرهم يساوي 2,85 غرام.
- وزن الدينار الشرعي يساوي 4,15 غرام.
- العبرة بمتوسط النقد.
- القيمة الاجمالية للنصاب تساوي $\frac{200 \times 2,85}{25} \times$ ثمن الأوقية البيضاء.

طريقة محاسبة التاجر

- النقد من العملة الناض.
- مع قيمة العروض الموجودة.
- مع الدين الحال المرجو.
- مع الدين المرجو بالقيمة.
- يقوم الدين المؤجل بما يساوي من عروض عند حلوله.
- لا تقوم الأواني والأدوات.
- يطرح ما على التاجر من دين إن لم يكن له مال آخر.
- لا تقوم دور الإيجار ولا سياراته وتزكى الغلة إن بقيت سنة وبلغت نصاباً.

زكاة الحرت

- نصاب ما يزكى يساوي 600 كلم.
- الحبوب والثمار المزكاة هي : التمر، الشعير، القمح، القطني، العلس، السلت، الاقط، الزبيب، الدخن، الأرز، الذرة.
- الزراعة المروية صناعياً فيها 5 %.
- الزراعة الطبيعية فيها 10 %.
- يحسب ما أكله المزارع والحيوان.
- لا يحسب البنزين والأدوات.
- لا تسقط هذه الزكوات بالدين.

الإبل

القسم الأول من الجدول :

العدد	ما يخرج منه	السن
5 إبل	جذعة من الغنم	سنة واحدة
20 إبل	أربع جذعات غنم	سنة واحدة
25 إبل	بنت مخاض	سنة واحدة
36 إبل	بنت لبون	سنتان
46 إبل	حقة	أربع سنوات

القسم الثاني من الجدول :

العدد	ما يخرج منه	السن
61 إبل	جذعة	خمس سنوات
76 إبل	بنتا لبون	سنتان
91 إبل	حقتان	أربع سنوات
121 إبل	ثلاث بنات لبون	
130 إبل	حقة وبنتا لبون	

وهكذا فمع كل عشر يتغير الواجب ففي كل أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة.

الغنم

العدد	ما يخرج منه	السن
40 شاة	شاة واحدة	سنة واحدة
121 شاة	شأتان	سنة واحدة
201-399	ثلاث شياه	
400 شاة	أربع شياه	

البقر

العدد	ما يخرج منه	السن
30 بقرة	تبيع أو تبعة	سنتان
40 بقرة	مسنة	بدأت في السنة الرابعة

وهكذا ففي كل ثلاثين تبيع وفي كل أربعين مسنة.

أخذت جداول الزكاة من كتاب القطوف الدانية في التربية الإسلامية المعهد التربوي الوطني.

وهكذا كلما زادت يخرج عن كل مائة شاة.

الحج

شروط وجوبه	موانع وجوبه	العمرة
<ul style="list-style-type: none"> — الحج واجب قيل على الفور وقيل على التراخي. — البلوغ. — العقل. — الحرية. — الاستطاعة البدنية والمالية. — الإسلام. — أمن الطريق. — لا تصح فيه النيابة للقادر في الفرض. — تجوز النيابة للعاجز. — تجوز النيابة في نفل الحج مع الكراهة. — لا بد للمرأة من محرم أو زوج أو رفقة مأمونة في الفرض. 	<ul style="list-style-type: none"> — فقدان أحد هذه الشروط السابقة. — الأبوان في حج النفل. — سيد العبد. — الزوج في حج النفل. — الوصي يمنع السفية. — السجن في الدم أو الدين. — الاحصار بعدو أو فتنة. — تفليس الموسر. — المرض. 	<ul style="list-style-type: none"> — وهي سنة مؤكدة. — وقتها خارج أيام العيد للحاج. — واجباتها : — الإحرام من أقرب نقطة حل. — الطواف وركعتاه. — السعي. — الحلق. — الفدية والنسك : — الفدية كفارة فعل الممنوعات. — النسك فدية ما ترك من الواجبات أو قتل من الصيد. — الفدية : صيام ثلاثة أيام أو إطعام ستة مساكين لكل مدان. — فدية ترك الممنوعات تجوز في كل مكان. — فدية ترك الواجبات أو الصيد أو التمتع أو القران بمنى أو مكة.

الحج

ملاحظات	ممنوعاته	مندوباته	واجباته	أركانه
<ul style="list-style-type: none"> — للمرأة لبس الخيط والخيط غير أنها لا تغطي وجهها ولا يديها. — القدية هي صيام ثلاثة أيام أو إطعام ستة مساكين لكل مدان أو ذبح شاة. — الذبيح يقع في أي مكان شاء الأجزاء الصيد وجزاء من ترك بعض الواجبات. — لصاحب الهدى أن يأكل من هديه — إجزاء الصيد ونسك الأذاة ونذر المساكين وهدى التطوع إذا عطب قبل عمله. — من عجز عن الهدى صام ثلاثة في الحج وسبعة إذا رجع وتحب متابعة ومتابعة السبع. 	<ul style="list-style-type: none"> — لبس الخيط والخيط مطلقاً. — كل ما فيه ترفه أو تنظيف أو إزالة شعر أو قتل قمل أو حلق أو قطع ظفر أو تطيب أو الدهان أو استحال. — الصيد : جميع الحيوانات البرية سواء كانت طيور أو غيرها إلا الحيوانات المضرّة وبجوز ذبح الحيوانات البرية. — النساء : فلا يجوز له الجماع ولا مقدماته ولا يعقد ولا يخطب له ان يترجم مطلقته. — يلزم الدم من فعل إحدى هذه المنوعات ويقصد الحج بالجماع. 	<ul style="list-style-type: none"> — الإحرام في الأشهر الحرم. — لبس البياض في الإحرام. — الاغتسال للإحرام وطواف القدوم ولعرفة وللإفاضة. — ركعتان قبل الإحرام. — تقبيل الحجر الأسود. — استلام الركن البعاني. — رمي الرجال في الأشواط الثلاثة من الطواف. — ترك الرمل في باقي الأشواط. — الرمل بين الأخضرين في السعي. — الإسراع بوادي محسر. — الانصراف من المشعر الحرام صبيحة النحر — طواف الوداع. — الصلاة بالخصب. — البناء إلى ثائي أيام التشريق. — التطوع بالهدى. — الوقوف بأرض عرفة دون جبالها. — ترتيب الرمي ثم النحر ثم الحلق. 	<ul style="list-style-type: none"> — أفراد الحج عن العمرة. — الإحرام من المقاتل المكاني. — التلبية. — طواف القدوم. — حط الرحال بالزدلفة ليلة عيد الأضحى. — رمي الجمرات. — الحلق أو التقصير. — ركعتا الطواف. — المبيت بمتى ليالي رمي الجمرات. — الجمع بعرفة بالزدلفة. <p>ملاحظة :</p> <p>يلزم من ترك أحد هذه الواجبات الدم.</p>	<ul style="list-style-type: none"> — الإحرام بنية الحج فقط وهو الأفراد أو بنية القيران وهو حج فيه عمرة بالنية فقط أو بنية التمتع أي عمرة يتحلل منها ويعدها حج. — طواف الإفاضة يوم الحج الأكبر. — السعي بين الصفا والمروة بعد الطواف. — البقاء جزء من ليلة العيد بعرفة. <p>ملاحظة :</p> <p>يلزم من ترك الركن فساد الحج.</p>

الضحية

حكمها قبل الذبح	صفاتها	ملاحظات
<ul style="list-style-type: none"> — وهي سنة مؤكدة. — تسن للمسلم الحر القادر عليها غير الحاج. — تسن للصغير والكبير. — يجوز إرداف من يسكن معه ويتفق عليه من غير مشاركة في الثمن. — تذبح بعد ذبح الإمام المحلي. — ينتظر من لا إمام لهم قدر الصلاة والخطبة. — يمتد وقت الذبح إلى غروب ثلاث العيد. — الأفضل أن تكون قبل الزوال. — يجوز أن يوكل على الذبح والأفضل أن يتولاه. 	<ul style="list-style-type: none"> — أن تكون من الأنعام خالصة. — أفضلها الغنم ثم البقر ثم الإبل. — الغنم أفضلها فحل الضأن ثم خصيه ثم أنثاه ثم فحل المعز ثم أنثاه. — سنها من الضأن سنة وقيل ثمانية أشهر. — يندب أن تكون كبشاً سمياً فحلاً أملح أقرن ينظر بسواد ويشرب بسواد ويمشي بسواد. — لا تجزئ للمريضة البينة المرض والعجفاء التي لا شحم لها والعوراء البينة العور والعرجاء البينة العرج والعمياء والجرباء والهرمة والمجنونة. 	<ul style="list-style-type: none"> — يكره أن تكون سكلية أي بغير أذنين حلقة أو شرقاء مثقوفة الأذن أو مثقوبة الأذن أو ناقصة بعض الذيل من غنم الالية أو مقابلة أو مدابرة أو ساقطة الأسنان بغير إيقار أو مكسورة القرن أو مكسورة القرن من غير إدماء. — يندب أن يأكل منها ويتصدق ويهب. — لا تلزم الضحية إلا بالذبح. — إن مات بعد ذبحها كان لورثته ما كان له هو. — إن اختلطت بعد الذبح تصدق بها ولم يأكلها وقيل يأكلها وأجزأت. — لا تباع لحومها ولا شحومها ولا جلودها ولا يؤجر على ذبحها منها.

العقيقة والختان

ملاحظات	حكمها
<ul style="list-style-type: none"> — يعتبر اليوم بادراك جزء من الليل. — يستحب حلق رأس المولود يومها. — يستحب تسميته يومها. — يستحب التصديق بوزن الشعر ذهباً أو فضة. — يلطخ بزعفران. — لا يلطخ بدم العقيقة. — لا بأس بكسر العظام خلافاً لابن حنبل. 	<ul style="list-style-type: none"> — وهي سنة. — تذبح سابع الولادة. — مثل الضحية جنساً وصفة وعدداً تؤكل ويتصدق منها ولا تباع. *** — الختان سنة لمن لم يولد محتوناً. — يجوز للكبير تركه إن خاف الهلاك. — يستحب ما بين السبع والعشر. — يستحب الدعوة لطعامه. — الخفاض مكرمة بعد الولادة.

الأيمان والنذر

أركان النذر وأحكامه	الإستثناء والكفارة	ما يقع به البر أو الحنث	تعريفها وأنواعها
<ul style="list-style-type: none"> — النذر : وهو إلتزام ما ندب. — النذر المبهم كقله علي نذر يتحرى فيه أحكام التيمن. — النذر المعين يلزم إن كان غربية. — يحرم نذر المعصية ولا شيء في نذر المباح. — النذر المطلق مطلوب وهو مجرد إلتزام طاعة. — النذر المعلق: هو إلتزام ما ينفع غيرك وهو لازم ومكروه. — النذر المكّرر: وهو إلتزام طاعة تتكرر واختلف في كراهته. — نذر الصوم المعين بفوت وفوات وقته. — نذر الصوم والصلاة والحج يلزم فيه أقل ما يصدق عليه. — من نذر جميع ماله أو تصدق به لم يلزمه إلا الثلث. — من نذر الصلاة في مسجد أجزاء غيره ما لم يكن الحرمين أو القدس. — من نذر أن يذبح ولده فعليه نحر جروء. 	<ul style="list-style-type: none"> — يكفر بثلاث أشياء : بإطعام عشرة مساكين أو كسوتهم أو تحرير رقبة وإلا فصيام ثلاث أيام. — تخرج النفقة أو الكسوة على أساس الرجل الكبير. — يجوز تقديم الكفارة قبل الحنث. — الأيمان المؤكدة كفارتها واحدة. — يقع الاستثناء بمشيئة الله بالتيمن بالله فقط. — يقع الاستثناء بالإلأ في جميع الأيمان إن نطق واتصل وقصد حل التيمن. — يقع الإستثناء بمشيئة غير الله في الأيمان. 	<ul style="list-style-type: none"> — البر : هو الموافقة لما حلف عليه. — الحنث هو مخالفة ما حلف عليه. — الخالف لا يفعل على بر حتى يفعله. — لينفعلن حانث حتى يفعل. — الحنث يقع ببعض الخلوفا منه والبر لا يقع إلا بجميع الخلوفا عليه. — فوات الخلوفا عليه عقلا لا حنث فيه. — فوات الخلوفا عليه شرعا أو عادة مختلف فيه. — تحمل التيمن على مدلولها اللغوي ثم على سببها الثبر وهو البساط ثم على مدلولها العرفي ثم على مدلولها الشرعي. 	<ul style="list-style-type: none"> — تحقيق ما لم يجب بذكر اسم الله أو صفته. — التيمن بالله وصفاته جائزة ولازمة. — التيمن بغيره مكروهة أو حرام. — التيمن بالله تقبل الإستثناء. — التيمن بالإلتزام لازمة ولا تقبل الاستثناء من كل ما هو طاعة أو فيه حق للآخرين. — التيمن على الماضي لا تلزم. — لا كفارة في اللغو إلا الخلف على الظن ثم يمين خلافه. — الغموس : تعتمد الخلف على الكذب في الماضي ولا كفارة فيها. — الأيمان تلزمه والأشدية والحرام يرجع فيها إلى المدلول العرفي المحلي.

الأنكحة

المحرمات	الخلاف بين الزوجين	الأنكحة المحرمة	الأركان	حكم النكاح
<ul style="list-style-type: none"> نكاح المحلل القاصد للتحليل. نكاح المعتدة. نكاح الكافرة غير المسلمة. نكاح الكافر. نكاح الحاج أو المعتمر. نكاح الملاحنة. 	<ul style="list-style-type: none"> في قدر المهر أو صفته يصدق الزوج بعد الدخول وتصديق الزوجة قبل الدخول يمين منها أو من وليها. الاختلاف في قبض الصداق القول قوطا قبل البناء يمين والقول قوله بعد البناء يمين. الاختلاف في هداي الزوج ينظر في ذلك إلى العرف. الاختلاف في متاع البيت القول قوطا في ما هو خاص بالنساء والقول قوله في ما سوى ذلك يمين من الطرفين. 	<ul style="list-style-type: none"> المحرمات من النسب وهي الأمهات والبنات والأخوات وفروعهن والعمات والحالات دون فروعهن. المحرمات بالرضاع وهي الأمهات والبنات والأخوات وفروعهن والعمات والحالات. المحرمات بالمصاهرة أمهات الزوجة الزوجة وبناتها وأمهات الزوج وبناته. المحرمات باللعان المحرمات بالزواج في العدة وهذه مؤبدة. المحرمات المؤقتة الجمع بين امرأتين لو زجلت إحداها حرمت على الأخرى المطلقة ثلاثا حتى تنكح زوجا غيره. زوجة الغير الزانية حتى تنقضي عدتها. نكاح المتعة وهو النكاح لأجل. نكاح الشقار وهو زوجتي ابتك أزواجك ابنتي. 	<ul style="list-style-type: none"> الزوجان يشترط فيهما الإسلام إلا الكتابية كما يشترط عدم الاحرام. الصداق وهو ربع دينار مما يقبل التملك وهو مفوض أو مسمى. الولي وهو المالك ثم الابن ثم الأب ثم الأخ والوصي والحاكم ولا جبر إلا للأب أو وصيه في البكر. الكفاءة الدين والحال يندب الاشهاد عند العقد ويشترط قبل الدخول. ملاحظة: يقوم الفشو مقام الاشهاد تندب الوليمة على الطريقة الشرعية. 	<ul style="list-style-type: none"> الأصل أنه مرغّب فيه. واجب على القادر الخائف من الفاحشة. مندوب على القادر الراجي للنسل. حرام إن أضّر بالزوجة. مكروه للقادر اليائس من النسل إن قطعه عن العبادة.

أسباب الطلاق

الخلع	الظهار والإيلاء	المعيوب	الضرر
<ul style="list-style-type: none"> — الخلع الطلاق بعوض ولو وهما. — المبارأة وهي الخلع بالصداق قبل البناء. — الافتداء هو الخلع ببعض مال المرأة. — يجوز الخلع بما فيه غرر كنفقة الحمل والرضيع والأجنبي. — إذا مات الخالع بنفقته مضى الخلع ولا رجعة بالباقي. — النظر في الخلع كالنظر في الصداق. 	<ul style="list-style-type: none"> — الظهار تشبيه الزوجة بمن تحرم شرعاً. — يؤجل أربعة أشهر فإن لم يكفر طلق عليه. — الكفارة عتق رقبة مؤمنة أو صوم شهرين متتابعين أو إطعام ستين مسكيناً. — الإيلاء حلف الرجل أن لا يطأ زوجته يؤجل أربعة أشهر. — الرجوع هو الوطء. — إن لم يرجع طلق عليه الحاكم. — المطلقة بالإيلاء رجعية. 	<ul style="list-style-type: none"> — الموجبة للخيار هي الجنون، الجذام، البرص. — أمراض الفرج يثبت العيب بشهادة النساء في النساء والرجال في الرجال. — يؤجل من يرجى برؤه لفترة تسمح بذلك. — لا نفقة في زمن الحيولة للمرأة المتضررة. — يقام بكل عيب قبل البناء وبعده إلا الاعتراض. — لا يقام بخلف الظن في المعيوب مثل الشلل والعمى إلا بشرط. — من تزوجت رجلاً على أنه من بني فلان فظهر خلاف ذلك كان لها الحق بالفسخ. — فائدة خيار الزوج رد الصداق. 	<ul style="list-style-type: none"> — الأصل البراءة من التهم. — يثبت الضرر بعدلين أو بالسماع الفاشي. — يطلق على الزوج بالضرر المشترك. — يطلق على الزوج بالضرر غير المشترك عند الحاكم. — إذا لم يتبين أمر الزوجين ينصب لهما حكمن وكان لهما الحق في الحكم.

أنواع الطلاق	صيغ الطلاق	تابع صيغ الطلاق
<ul style="list-style-type: none"> — ينقسم إلى سني وبدعي. — السني هو ما وقع بطلقة واحدة بلفظ الطلاق في طهر لم يمسه فيه. — البدعي ما اختل فيه أحد هذه الشروط. — ينقسم أيضاً إلى بائن ورجعي البائن ما وقع قبل الدخول أو بعد طلقتين أو بلفظ يدل على الثلاثة أو بعوض أو بحكم حاكم أو بانتفاء العدة. — الرجعي هو ما سوى ذلك. — ملاحظة: الإيلاء والطلاق بالنفقة رجعيان. 	<ul style="list-style-type: none"> — الصيغ الصريحة وهي طالق ومصرحة. — شبه الصريح مثل خليتك وحرمتك ونحوها. — الكناية المحتملة مثل اذهبي إلى أهلك وخلصني الله منك. — ألفاظ لا علاقة لها بالطلاق مثل اسقني الماء. — يقع مطلقاً إن قصده. — لا ينوي في القسمين الأولين. — ينوي في القسم الثالث والرابع. — يرجع في تحديد هذه الأقسام إلى العرف اللغوي المحلي وبساط الكلام. — يقع الطلاق بالكناية والكلام والإشارة. — يقبل الرجوع عن كتابة الطلاق إن كان على وجه التروي ولم يصل إلى الزوجة. 	<ul style="list-style-type: none"> — التوكيل هو أن يوكل الزوج غيره أو زوجته على قدر ما أراد من الطلاق. — التمليك هو أن يملك زوجته على الطلاق واحدة. — التخيير هو أن يخير زوجته بين البقاء في الزوجية أو الطلاق ثلاثاً. — للزوج أن يناكر المملكة دون المخيرة.

آثار التكاح	النفقة	الحضانة
<ul style="list-style-type: none"> — الفسخ قبل البناء وبعده إن كان فاسداً لعقده. — الفسخ قبل البناء والصحة بعده إن كان فاسداً لصدقه وفيه صداق المثل. — الفسخ بطلقة إن كان مختلفاً فيه. — الفسخ بغير طلقة إن كان مجعاً على فساد. — يدرأ الحد من أجل الشبهة في النفس أو في الحكم. — يلحق الولد إن كان يدرأ الحد. — تعاض المتلذذ بها إن لم يكن صداقاً كل شرط ينافي المقصود من النكاح يفسده. — كل شرط لا ينافي المقصود وكان على وجه التعليق لزم. 	<ul style="list-style-type: none"> — تجب نفقة الزوجة والأبناء والأباء والمماليك. — يصدق الأبناء دون يمين. — يثبت الأباء الفقر. — تجب الكسوة لمن تجب له النفقة. — تستمر نفقة الأولاد الذكور إلى البلوغ ونفقة البنات إلى الزواج والدخول. — لكل من أنفق طوعاً حق الرجوع بما أنفق إن كان وصياً أو أشهد. — من تزوجت بفقير تعلم فقره لم يكن لها الحق في الطلاق بالفقر. — تجب نفقة المطلقة الرجعية والحامل. — يدفع القاضي نفقة زوجة الغائب من مال الغائب وإن لم يكن له مال طلقت عليه. 	<ul style="list-style-type: none"> — وهي حفظ المولود في المبيت والمقيل وإعداد ما يحتاج إليه من طعام ولباس ونظافة. — قيل هي حق لله وقيل للمحضون وقيل للحاضن. — الحواضن الأم، ثم أمها، فصاعداً، ثم أخت الأم، ثم أم الأب، ثم الأب، ثم أخت المحضون، ثم عمت، ثم بنت الأخ، ثم بنت الأخت، ثم أخ المحضون ثم باقي العصابة. — الوصي مقدم على الجميع إن كان أمينا ومتزوجاً بالنسبة للبنات. — استوى حاضنان قدم الأسن وإلا أقرع بينهما. — شروط الحضانة السلامة من الأمراض الخطيرة والصيانة والحرز والديانة والخلو من الزوجية. — إذا زال العذر عادت الحضانة إلا الزواج. — إذا بنى الزوج بزوجه وله أو لها أولاد لم يكن للطرف الآخر حق الإخراج وكذلك الأم. — تعود الحضانة إلى الأب إن سافر سفر نقلة مسافة قصر.

بيع الأصول	بيع العروض والثياب	بيع الطعام
<ul style="list-style-type: none"> — الأصول هي الأرض وما اتصل بها. — يجوز بيع الأصول بالأصول وبغيرها إذا كانت معلومة قدرًا وأجلًا. — يجوز بيع الهواء بشرط وصف البناء مساحةً ونوعاً مع أمن السلامة. — يجوز بيع الأرض جزأً أو تكسيراً أي مسحاً. — لا يجوز جمع الجزاف والتكسير في عقد واحد. — يتبع الزرع الأرض ما لم يبد صلاحه كما يتبعها القلب. — لا يتبع الأرض ما بدا صلاحه إلا بشرط. — لا يجوز بيع الماء غير المنضبط. — لا يجوز رهن الثمن في المبيع المؤجل. — يجوز استثناء البقاء في الدار سنة. — لا يجوز بيع الأرض على الصفة أو الرؤية السابقة مع شرط النقد. 	<ul style="list-style-type: none"> — يجوز بيع العرض بالعرض ويسمى مقايضة سواءً اختلفت أو اتحدت المراد بالعرض هنا غير النقد والعقار والحيوان. — يجوز بيع العروض بعضها ببعض حالة أو مؤجلة إذا اختلفت المنافع أو الأغراض. — يمنع بيع العرض بالعرض إذا اتحدت منفعتهما وكانت مؤجلة. — يجوز بيع العروض بالنقد مطلقاً. — يجوز بيع العروض على أن يكون القضاء في مكان آخر إذا حدد الأجل. — يجوز بيع الشيء الحاضر المعين مع جهل حقيقته. — إذا باعه شيئاً على أنه شيء آخر كان له الحق بالرد. — لا ضمان على مقلب البضاعة إذا انكسرت وقت المساومة. 	<ul style="list-style-type: none"> — وهو المقتات أو المدخر. — يمنع بيع بعضه ببعض من جنس واحد متفاضلاً أو مؤجلاً كما يمنع بيعه بطعام آخر غير متقابلين ولو غير مدخر. — يمنع بيع الطعام قبل قبضه وذلك أن يقع عقدان لم يتخللتهما قبض ما لم يكن فرضاً أو هبة أو ارشاً. — يجوز بيع الطعام بطعام آخر يداً بيد ولو متفاضلين. — لا يجوز بيع الطعام بجنسه إذا كان أحدهما رطباً والآخر يابساً.

بيع النقيدين والحلي	بيع الثمار والخضر
<p>— النقدان الذهب والفضة.</p> <p>— الصرف بيع أحدهما بالآخر فإن كان وزناً فهي مراطلة أو عدداً فهي مبادلة.</p> <p>— يجوز بيع الذهب والفضة متفاضلين إذا كانا حالّين.</p> <p>— لا يجوز بيع أحدهما بجنسه إذا كانا متفاضلين.</p> <p>— يحرم ربا النسيئة في النقد والطعام.</p> <p>— يجوز ربا الفضل إذا كانا مختلفين وحالين.</p> <p>— يحرم بيع الأدوات المحلاة بأحد النقيدين بنفس النقد.</p> <p>— يحرم بيع الأدوات المحلاة بالذهب والفضة بالنقد مطلقاً.</p>	<p>— لا يجوز بيع الثمار والخضر قبل بدو صلاحهما وإنما يملك المشتري الجزء الأول من الخضر أو الثمرة الأولى.</p> <p>— كل ما نبت بعد الجزء الأول أو الثمرة الأولى فهو للبائع ويعرف بخلفة الفصيل.</p> <p>— إذا كانت الحديقة ذات بطون متصلة وجب ضرب الأجل في بيعها.</p> <p>— لا يجوز ضرب الأجل في الحديقة ذات البطون المتعددة.</p> <p>— إنما تباع النباتات الغائبة في الأرض إذا استقل ورقها وتم الانتفاع بها ولم يكن في قلعها فساد.</p> <p>— يجوز استثناء أقل من الثلث أو أكثر إن كان جزافاً.</p> <p>— لا يجوز إن كان أكثر وكان كيلاً أو عدداً.</p> <p>— يجوز استثناء تجارة معينة.</p> <p>— الجوائح تنقسم إلى جوائح عادية وجوائح بشرية، الجوائح العادية الريح، المطر، الجيش، جائحة العطش خسارتها على البائع، الجوائح الأخرى إن نقصت عن الثلث فضمامها من المشتري ما لم تكن قبل الطيب.</p>

شروط بيع الدين	بيع الرقيق والحيوان
<p>(1) حضور المديان.</p> <p>(2) إقراره بالدين.</p> <p>(3) أن يباع بغير جنسه.</p> <p>(4) أن يكون الثمن حالاً.</p> <p>(5) أن لا يكون الدين من طعام.</p> <p>(6) أن لا يؤدي إلى صرف ممنوع.</p>	<p>— الأصل في بيع الرقيق السلامة ما لم تشترط.</p> <p>— يرد الرقيق بالعيوب الجسدية المفوتة للمقصود أو العقلية والزواج.</p> <p>— الأصل في العيب أنه حادث إذا ادعى البائع قدمه حلف وإلا حلف المشتري ورجع بقيمة العيب.</p> <p>— تجب مواضعة الأمة المرغوب فيها عند أمينة حتى تنتهي براءتها.</p>
<p>أحكام الاقتضاء</p> <p>— وهو أخذ صاحب الدين لدينه من مدينه يجوز مطلقاً إن كان عين الدين.</p> <p>— فإن كان من غير الدين جاز إن خلا من صور الربا.</p> <p>— يمنع إن كان ذهباً عن فضة.</p> <p>— يمنع إن أدى إلى بيع الطعام قبل قبضه.</p> <p>— يمنع إن أدى إلى بيع الطعام بالطعام لا متقابلين.</p> <p>— يمنع إن أدى إلى بيع الطعام بجنسه متفاضلاً.</p>	<p>— لا يجوز اشتراط تعجيل الثمن في حالة الاستبراء.</p> <p>— يجوز بيع الرقيق بشرط عدم الرد بالعيب.</p> <p>— يجوز استثناء الانتفاع يوماً أو يومين من بيع المركوب أو الثوب.</p> <p>— لا يجوز بيع الحيوان بشرط الحبل وليس عيباً.</p> <p>— يجوز بيع الحيوان المريض غير المشرف.</p> <p>— لا يجوز التفريق بين الأمة وولدها قبل الاثفار.</p> <p>— يجوز بيع كلاب البادية والماشية وأختلف في كلب الصيد.</p> <p>— يجوز استثناء ثلث الحيوان أو أرتال منه أو رأسه أو جلده في البادية.</p> <p>— إذا هلك المستثنى منه لم يضمن البائع غير الجلد والرأس.</p> <p>— لا يجوز له أخذ أرتال من شاة أخرى لصاحب الأرتال فقط حق الجبر على الذبح.</p>

الحـوالـة	بيع الفضول
<p>— نقل الدين إلى ذمة تبرا بها الأولى.</p> <p>شروط جوازها</p> <p>(1) حلول الدين المحال به.</p> <p>2 — رضا المحيل والمحال فقط.</p> <p>(3) المساواة بين الدين المحال والمحال عليه.</p> <p>(4) أن لا يكون الدين من طعام بيع.</p> <p>(5) أن تكون الحوالة على أصل دين وإلا فهي حمالة.</p>	<p>— وهو بيع غير المالك أو المأذون.</p> <p>— إذا وقع بحضرة المالك وسكت بلا عذر صح.</p> <p>— إذا كان المالك غائبا وبلغه وسكت صح.</p> <p>— إذا وهب الأجنبي بحضرة المالك حتى انتهى المجلس صحت الهبة.</p> <p>— تصرف الزوج في أملاك الزوجة لا يفوت حقها.</p> <p>— يفوت حقها في ما جرى العرف به.</p> <p>— سكوت رب الدين حال قسم الارث لا يفوت حقه.</p>
بيع الخيار	بيع المضبوط
<p>— وهو بيع على شرط الخيار لأحد البائعين</p> <p>— الأصول على شهر إلى خمسة أيام زائدة.</p> <p>— الرقيق إلى سبعة أيام.</p> <p>— الدابة والثياب إلى ثلاثة أيام.</p> <p>— الطعام المدخر إلى مدة تمكن من الاطلاع عليه.</p>	<p>— كل من باع ما له في غير حق شرعي كرها لم يلزمه البيع.</p> <p>— لا يصح بيع الغاصب إلا من المغضوب منه إن رده إليه.</p>
ملاحظات	ملاحظات
<p>— لا خيار إلا بشرط في العقد.</p> <p>— لا تجوز الثنيا.</p> <p>— لا يجوز شرط النقد مع الخيار.</p> <p>— يجوز شرط الثنيا مع العقد.</p> <p>— إذا اشترط الثنيا صح العقد إن اسقطها.</p>	<p>— للأب بيع مال بنيه المحجورين.</p> <p>— ليس للوصي بيع مال محجوره إلا للضرورة.</p> <p>— ليس للحاضن بيع محضونه إلا إذا خلا من الوصي وكان المبلغ زهيدا عشرين دينارا.</p> <p>— يصح بيع المريض ولو كان مخوفا.</p> <p>— لا يصح بيع المحابة للمريض.</p> <p>— السفية بعد الترشيح محمول على الرشد.</p> <p>— المشتري بغير ماله لا حق له في ما اشتراه.</p> <p>— يبيع القاضي محمول على البراءة.</p> <p>— تصح العقود من الأصم أو الأبكم.</p> <p>— لا تصح العقود إن اجتمعت الثلاثة.</p>

في قدر الثمن	في جنس الثمن	في الأجل	في القبض
— يحلفان ويفسخ يصدق غير الناكل إن فات لزمت القيمة.	— يحلفان ويفسخ يصدق غير الناكل إن فات لزمت القيمة.	— يحلفان ويفسخ	— القول قول المشتري إلا فيما العرف فيه النقذ.
ملاحظات			
— الاختلاف في توابع المبيع يتبع إن كان خفيفا كالحبل.	— يحلفان ويفسخ ما لم يفت علم العرف في حالة الفوات.	<p>1) من ادعى بمال غيره مدعياً أمره بذلك كان له الفسخ بعد الحلف والامضاء وأخذ المبيع.</p> <p>2) يباغ مال الغائب غيبة بعيدة لقضاء دينه ونفقة عياله.</p> <p>— العيوب ثلاثة أنواع.</p> <p>— يسيرة جدا لا شيء فيها، متوسطة يعرض عنها.</p> <p>— كثيرة جدا يرد بها المبيع.</p> <p>— اليسيرة ما لا تأثير لها على الثمن والكثيرة ما ساوت قيمة الثلث والمتوسطة يعرض عنها.</p> <p>— يرجع في العيوب إلى أهل الخبرة.</p> <p>— لا يرد بالعيوب بعد الاطلاع والاستعمال.</p> <p>— لا رد بالعيوب الباطنة.</p> <p>— كل عهدة من البائع تلزم معه أجره السمسار.</p> <p>— كل رد من المشتري لا تلزم معه أجره السمسار.</p> <p>— الغبن هو الزائد أو الناقص على الثمن العادي.</p> <p>— يرد بالغبن في الاسترسال إن بلغ الثلث.</p> <p>— المماكسة بيع غير مرتب على شراء سابق.</p> <p>— المراجعة بيع مرتب على شراء سابق.</p> <p>— الاسترسال بيع مرتب على السعر الجاري.</p> <p>— المزايمة بيع مرتب على حرية السوم.</p>	

الشفعة

تعريفها	شروطها	عوارضها
<ul style="list-style-type: none"> — منع الشريك من بيع حصته المشاعة في العقار. 	<ul style="list-style-type: none"> — أن يكون المبيع عقاراً أو متصلاً بالعقار. — أن يكون مشاعاً. — أن لا تفوت القسمة مصلحته. 	<ul style="list-style-type: none"> — لا شفعة للجار. — يلزم الشفيع دفع الثمن أو امضاء الصفقة. — الغائب والمعدور على حجتهما. — تبطل الشفعة بالطول سنة. — القول لمنكر انقضاء السنة. — لا تسقط باسقاطها قبل البيع. — لا تباع ولا توهب ولكنها تورث. — يختلف في دخولها لكراء الدور. — يلزم الشفيع أجره الدلال والكاتب.

القسمة

تعريفها	أنواعها	عوارضها
<ul style="list-style-type: none"> — وهي تصيير مشاع من مملوك مالكين فأكثر معيناً ولو باختصاص تصرف فيه بقرعة أو تراض. 	<ul style="list-style-type: none"> (1) القرعة في المتماثلات غير المكيلة والمعدودة. (2) قسمة الوفاق وهي جائزة. (3) قسمة التقويم. 	<ul style="list-style-type: none"> — لا يجمع بين حظين لواحد إلا الوارث. — يجبر من أبى عليها. — لا يقسم كل ما تفسده القسمة لا يقسم الطعام. — وهي جائزة. — يقوم المرغوب فيه مما يتأتا. — إذا ظهر الغبن ردت القسمة بالقرب. — لا يقسم الزرع مع الأرض. — لا يقسم النقد إلا ببداله بالعروض أو الصرف. — أجره القسام والكاتب تؤخذ على الرؤوس. — إذا ظهر دين أو هبة أو إرث نقصت القسمة.

السلم

تعريفه	شروطه	عوارضه
— هو تعميم الذمة بالعرض.	<p>(1) أن يكون الثمن والمثمنون مما يجوز تملكه.</p> <p>(2) أن يكونا مختلفين جنسا.</p> <p>(3) أن لا يؤدي إلى ربا نسيئه.</p> <p>(4) أن يكونا معلومين.</p> <p>(5) أن يكون المسلم فيه مؤجلا بنصف شهر.</p> <p>(6) أن يكون المسلم فيه غير معين.</p> <p>(7) أن يكون ممكن الوجود عند الأجل.</p>	<p>— لا يجوز أخذ بدل طعام السلم.</p> <p>— يجوز تعجيل الدفع قبل الأجل.</p> <p>— تجوز الزيادة بعد الصفقة.</p> <p>— لا بد من تحديد مكان الدفع.</p> <p>— إن لم يحدد فهو مكان العقد.</p> <p>— إن عدم المسلم فيه فهو على الخيارين الثمن والانتظار.</p> <p>— يجوز بيع العرض المسلم فيه بمثل الثمن أو أقل.</p> <p>— يجوز بيعه لغيرهما بأقل أو أكثر أو بالمثل لنفس الأجل.</p>

بيوع الآجال

تعريفها	صورها	ما يجوز منها
— وهي شراء سلعة ممن يبعثها له.	<p>— يبيعها بمثل الثمن لنفس الأجل.</p> <p>— يبيعها بمثل الثمن لا بد من الأجل.</p> <p>— يبيعها بمثل الثمن نقدا أو أقرب من الأجل.</p> <p>— يبيعها بأقل من الثمن إلى مثل الأجل.</p> <p>— يبيعها بأقل من الثمن إلى أبعد من الأجل.</p> <p>— يبيعها بأقل من الثمن نقدا أو إلى أقرب من الأجل.</p> <p>— يبيعها بأكثر من الثمن إلى مثل الأجل.</p> <p>— يبيعها بأكثر من الثمن إلى أقرب من الأجل أو نقدا.</p> <p>— يبيعها بأكثر من الثمن إلى أبعد من الأجل.</p>	<p>— جائز.</p> <p>— جائز.</p> <p>— جائز.</p> <p>— غير جائز.</p> <p>— جائز.</p> <p>— غير جائز.</p> <p>— جائز.</p> <p>— جائز.</p> <p>— غير جائز.</p>

الإجارة والجعل

تعريفها وأركانها	شروطها	عوارضها
<ul style="list-style-type: none"> — هي عقد على منفعة أركانها. — المستأجر والأجير والصيغة. — الفرق بينها مع الجعل أن الجعل عقد على منفعة لا تحصل إلا بتمامها. — والإجارة عقد على منفعة ينتفع بأجزائها. 	<ul style="list-style-type: none"> — شروط البيع. — شروط الكراء. — شروط الإجارة. 	<ul style="list-style-type: none"> — للأجير حق ما أدى. — لا حق للمجاعل إلا بتمام العمل. — الجعل قد تكون أعماله مجهولة بخلاف الإجارة. — يجوز تقديم الأجرة بخلاف الجعل. — الكراء نوع من الإجارة لما يركب أو يسكن أو يزرع. — لا تكرر الأرض بنباتها ولا بالطعام. — تفسخ الإجارة إذا ظهر عيب في المؤجر أو يعرض العيب.

القراض

تعريفه	شروطه	عوارضه
<ul style="list-style-type: none"> — وهو دفع مال لآخر ليعمل فيه على أن الربح بينهما. 	<ol style="list-style-type: none"> (1) أن يكون رأس المال نقداً. (2) أن تكون حصة العاملة معلومة. (3) أن لا يضرب لذلك أجل. (4) أن لا ينضم إليه عقد آخر. (5) أن لا يحجر على العامل في الزبناء والبضائع. 	<ul style="list-style-type: none"> — يختلف في قراض الفلوس والعروض. — يختلف في اشتراط الزكاة على أحد الطرفين. — إذا فسد القراض وفات كان للعاجل أجرة مثله إلا في قراض العروض أو لأجل أو في الضمان أو في الجهل فيكون بقراض مثله. — لعامل القراض النفقة في السفر إن اتسع المال. — عقد القراض حق يورث. — ليس للعامل أن يبيع بالدين أو يودع أو يشارك أو يقارض وإلا ضمن. — للعامل خلط ماله بالقراض. — لا ضمان في الخسارة من غير تفريط وإلا ضمن. — للعامل خلط ماله بالقراض. — لا ضمان في الخسارة من غير تفريط وإلا ضمن. — لا يجوز تبادل الهدايا بين أصحاب القراض ما لم تكن معتادة قبل ذلك.

المساقاة

تعريفها	حكمها	الملاحظات
<p>— عقد على خدمة الشجر مقابل بعض الغلة.</p>	<p>— وهي جائزة.</p> <p>— يلزم فيها العمل بكل ما يعود على الثمرة بخير.</p> <p>— لا يلزم ما كان خارجاً عن ذلك كاصلاح الحائط.</p> <p>— والأصل فيها المنع للجهل وبيع ما لم يخلق.</p> <p>— تجوز في الأشجار والزرع.</p> <p>— لا تجوز في البقول.</p> <p>— يلزم عقدها قبل بدء الصلاح.</p> <p>— يلزم تحديدها بأجل.</p>	<p>— يمكن عقدها على النصف أو أقل أو أكثر.</p> <p>— إذا خلا ثلث الحائط من الشجر لم يحسب والا حسب.</p> <p>— إذا وقعت فاسدة فسخت قبل العمل.</p> <p>— وبعد العمل كان للأجير أجره المثل أو مساقاة المثل.</p>

القرض

تعريفه	حكمه	قضاؤه
<p>— هو دفع الشيء مقابل مثله متأخراً.</p>	<p>— يعتبر من باب المعروف ويجوز بشرطين:</p> <p>(1) أن لا يجز نفعاً للدافع.</p> <p>(2) أن لا ينضم إليه عقد معاوضة.</p> <p>— وهو جائز فيما يسلم إلا الجواري.</p> <p>— لا يجوز الإهداء لرب الدين.</p> <p>— يجوز إن جر نفعاً لأخذه.</p> <p>— لا يجوز إن جر نفعاً.</p> <p>— إذا وقع فاسداً لزم مثل المثل وقيمة المقرر.</p>	<p>— يجوز قضاؤه بمثله.</p> <p>— يجوز قضاؤه بعينه إن لم يستعمل.</p>

المزارعة والمغارسة

تعريفها	شروطها	ملاحظات
<p>— هي الشركة في الزرع أو الغرس.</p>	<p>— أن لا يكون الكراء مما تنبت الأرض.</p> <p>— تكافؤ الشريكين فيما يخرج.</p>	<p>— لابد لصاحب الأرض من تقديم حظه من البذر.</p>
	<p style="text-align: center;">أنواع المغارسة</p> <p>أ) بأجرة معلومة وهي جائزة.</p> <p>ب) أن يغرس له شجر على أن له نصيب فيما نبت.</p> <p>ج) أن يغرس على أن له نصيباً من الزرع ومن الأرض وهي مترددة بين الجعل والاجارة وهي جائزة بخمسة شروط :</p> <p>1) أن يكون في الأشجار خاصة.</p> <p>2) أن تحدد نوع الأشجار.</p> <p>3) أن لا يكون الأجل بسنين كثيرة.</p> <p>4) أن يكون للعامل حظه من الأرض والشجر.</p> <p>5) أن لا تكون في أرض موقوفة.</p>	<p>— المزارعة الفاسدة تفسخ قبل العمل.</p> <p>— الفاسدة بعد العمل يكون الزرع لصاحب البذر وللعامل الكراء.</p> <p>— لا يجوز لأحد الطرفين أن يشترط شيئاً خاصاً.</p> <p>— لا يجوز أن يشترط سلفاً.</p> <p>— يخير رب الأرض بين دفع الأجرة أو قلع الأشجار في المغارسة الفاسدة.</p>

التفليس

تعريفه	الإجراءات العملية	ملاحظات
— هو حكم الحاكم بإحاطة الدين بمال الغريم.	(1) يسجن حتى تعرف أمواله. (2) تصبح جميع ديونه حالة. (3) لا يقبل إقراره بدين ولا هبة لمن يتهم عليه. (5) يقسم ماله على أهل دينه كل حسب حصته. (6) يترك له لباسه ونفقته شهراً.	— لصاحب السلعة أخذها ما لم تفت.

الحجر

تعريفه	أنواع المحاجر
— وهو منع الشخص من التصرف شرعاً.	— الصغير غير المميز. — الصغير المميز إن رده وليه. — يستمر حجره حتى يبلغ الولد ويبنى بالنت. — المجنون جميع تصرفاته مردودة. — العبد جميع تصرفاته مردودة إلا ما دون التجارة. — السفیه وهو من ثبت سفهه وحكم به القاضي تصرفاته قبل الحجر مقبولة تصرفاته بعد الحجر مردودة. — المريض الميئوس منه تصرفاته في التبرعات مردودة إلا الوصية بالثلث تصرفاته في المعاوضات نافذة. — الزوجة تصرفاتها بالتبرع فيما زاد على الثلث مردودة. — المفلس وقد تقدم.

الرَّهْن

تعريفه	أحكامه
<p>— وهو تمكن المدين من بعض الممتلكات ضماناً عن دين.</p>	<p>— وهو جائز.</p> <p>— يجوز رهن ما لم يبد صلاحه.</p> <p>— لا بد من جواز الرهن.</p> <p>— المرهون فيه كل دين إلا الصرف والسلم.</p> <p>— الغلة للراهن.</p> <p>— يجوز أن يشترطها المرتهن في غير القرض.</p> <p>— يجوز بيع الرهن عند حلول الأجل وحكم القاضي أو إذن الراهن.</p> <p>— ضمان الرهن فيما يغاب عليه من المرتهن إذا تم قبضه.</p> <p>— لا ضمان فيما لا يغاب عليه ما لم يقع التفريط.</p> <p>— لا يجوز غلق الرهن.</p>

الكفالة

تعريفه	أحكامها
<p>— وهي تحمل حق يقبل النيابة من شخص يقبل الالتزام.</p>	<p>— يضمن كل حق تصح فيه النيابة من مال أو آئل إليه.</p> <p>— يجوز الضمان عن كل شخص حي أو ميت ولو بغير إذنه.</p> <p>— الضامن هو كل شخص غير محجور فيما هو محجور فيه.</p> <p>— الضمان يكون بالغرم أو بالوجه.</p> <p>— ضمان الوجه يكون باحضار المدين أو بالتبري من القضاء.</p> <p>— إذا تعدد الحملاء أخذ منهم من جهتين من جهة ما ينوبهم ونصف ما ينوب الغائبين.</p>

التَّعدي

تعريفه	أنواعه	الملاحظات
<ul style="list-style-type: none"> — وهو أخذ الشيء من غير إذن. 	<ul style="list-style-type: none"> — الأصل وهو أخذ العين. — التعدي وهو أخذ المنفعة. — الإلتلاف والإهلاك تفويته المنفعة المقصودة. 	<ul style="list-style-type: none"> — المتعدي يضمن المنفعة. — الغاصب يضمن الشيء كله. — مفوت المنفعة يضمن قيمة الشيء أو ما نقص

الاستحقاق

تعريفه	الأحكام
<ul style="list-style-type: none"> — وهو أخذ ما كان عند غيرك بطريقة شرعية قضائية. 	<ul style="list-style-type: none"> — يرد الغاصب عين ما أخذ. — يرد المشتري ويرجع على من اشترى منه. — يغير المالك بين استرجاع الشيء أو إمضاء العقد.

موجبات الضمان

التعريف	الأنواع	الملاحظات
<ul style="list-style-type: none"> — وهو إلزام المتصرف قيمة ما أخذ أو مثله. 	<ul style="list-style-type: none"> — أن يأخذه من غير إذن ثم يهلك. — أن يقبضه على وجه المعاوضة أو السلف. — أن يغيب عليه وهو رهن أو عرية. — أن يخلط الوديعة مع غيرها أو ينزعها من وعائها. — التفريط في القراض والإجارة. — أن يغيب الصانع. 	<ul style="list-style-type: none"> — لا يضمن الأمانة إلا إذا كانوا متهمين. — يحلف الأمين المتهم.

اللقطة

تعريفها	الأحكام	الملاحظات
<p>— وهي مال معصوم معرض للضياع.</p>	<p>— يجب الالتقاط على الأمين في مكان غير مأمون.</p> <p>— تندب للأمين في محل مأمون.</p> <p>— تحرم على غير الأمين.</p> <p>— محل الالتقاط هو المكان العام غير الحرم.</p> <p>— ما يلتقط هو المال المعصوم.</p> <p>— يضمن الملتقط إن أخذها بنية الملك أو ردها بعد الأخذ.</p> <p>— تدفع اللقطة لمن عرفها.</p> <p>— الملتقط مخير بين التصديق والانتفاع.</p> <p>— اللقيط وهو الطفل المنيوذ يجب التقاطه سريعاً.</p> <p>— الملتقط أخذه لنفسه أو دفعه للحاكم.</p> <p>— اللقيط حر وولأؤه للمسلمين.</p> <p>— للحاكم أن يهب ولأؤه لمن شاء.</p> <p>— اللقيط نفقته من بيت المال.</p>	<p>— يجوز أخذ اليسير وهو ما لا يرجع له.</p> <p>— يصدق به أو يستعمله.</p> <p>— المال غير اليسير يعرف سنة في الأماكن العامة.</p> <p>— يستعمل ما يخاف ضياعه كالطعام.</p> <p>— اليسير الذي ينتفع به يعرف أياماً.</p> <p>— الشاة بالفيء لواجدها.</p> <p>— لا تلتقط الإبل.</p>

التبرعات

تعريفها	أحكامها وأنواعها	الملاحظات
<p>— وهي نقل ملكية من يحق له التصرف ما يقبل الملك لغير عوض.</p>	<p>— أركان التبرعات أربعة الواهب وهو المالك المتصرف شرعاً.</p> <p>— الموهوب له وهو الشخص الطبيعي والاعتباري سواء كان موجوداً أو سيوجد.</p> <p>— الموهوب وهو كل ما يقبل الملك سواء كان مجهولاً أو معروفاً.</p> <p>— الصيغة هي: كل ما يقتضى نقل الملك من قول أو فعل أو عادة.</p>	<p>— يرجع الحبس المعقب لأقرب فقراء الحبس إذا انقطع الحبس عليه.</p> <p>— يرجع لأقرب فقراء الحبس إن رد الحبس عليه وقيل يرجع ملك الواقف.</p> <p>— يتبع في الحبس مذهب الحبس وشروطه الجائزة إذا انقطعت منفعة الحبس وكان غير عقار بيع واشترى به ما هو نافع.</p> <p>— لا يباع العقار ويترك معلماً منه لتعريفه.</p>
	<h3>أنواعها</h3> <p>— هبة ذات وهبة منفعة.</p> <p>— وهي إما صدقة وهي الهبة لوجه الله وإما مودة وهي الهبة للأقارب والأحباب.</p> <p>— هبة الثواب كالمبادلات في المناسبات وهذه الأخيرة كالبيع.</p> <p>— لابد للهبة من الخور وهو رفع يد الواهب ووضع يد الموهوب له.</p> <p>— يكفي الأشهاد من حوز المحجور في أنواع الهبة.</p> <p>— الحبس وهو إما معقب وإما معمر شروطه شروط الهبة.</p>	<p>— الحبس في سكنى الدار إسكان وفي ظهر الدابة اركاب وفي لبنها منيحة وفي الأدوات والآلات إعارة.</p> <p>— لا تجوز الرقبي وهي ان مت قبلك فلك كذا وإن مت قبلي فلي كذا.</p> <p>— العرية هي هبة ثم شجرة ويجوز بيع ثمرها قبل بدو صلاحه.</p>

الوديعة

تعريفها	أحكامها	الملاحظات
<p>— وهي حفظ المال للآخرين.</p>	<p>— لا يلزم قبولها.</p> <p>— تجوز الإحارة عليها.</p> <p>— الأصل عدم ضمانها إلا في الحالات التالية :</p> <p>* إيداع الوديعة لغيرك.</p> <p>* نقل الوديعة من مكان إلى مكان.</p> <p>* خلطها مع غيرها مما يشبهها.</p> <p>* الانتفاع بها.</p> <p>* التفريط والاتلاف.</p> <p>* مخالفة أوامر المودع.</p>	<p>— تكره للموسر الأمين.</p> <p>— تسلف الوديعة المثلية.</p> <p>— يمنع تسلف المقوم من الجر بوديعة ضمنها وكان له الربح.</p> <p>— لا تؤخذ أجرة على الوديعة إلا إذا شغلت مكان أو احتاجت إلى غلق.</p>

العتق

تعريفه	الأحكام	الملاحظات
<p>— وهو رفع الملكية الشرعية بعين الشخص بسبب شرعي.</p>	<p>— أسباب العتق هي :</p> <p>* انشاؤه من المتصرف شرعاً.</p> <p>* الكتابة وهي العتق مقابل معاوضة منجمة.</p> <p>* التدبير وهي الوصية بالعتق بعد الموت.</p> <p>* أمهات الأولاد وهي استيلاد من تملك كلها أو بعضها.</p> <p>* فعل ما يشين.</p> <p>* ملك الأبناء والآباء ونحوهم.</p>	<p>— الولاء لحمه كلحمة النسب.</p> <p>— يأتي المعتق المباشر بعد العصبية.</p> <p>— يرث المعتق ويلى.</p> <p>— لا حق للنساء في الولاء إلا المعتق المباشر.</p> <p>— يجر الجد الولاء في حالة رق الأب.</p>

القضاء والشهادة واليمين

أنواع الأيمان	أنواع الشهادات	صفات الشاهد	تابع	صفات القاضي الراجعة
<ul style="list-style-type: none"> — يمين المنكر على نفي دعوى الخصم. — يمين المدعى على صحة دعواه. — اليمين المكمل للشهادة. — يمين القضاء وهي للاستحقاق على الغائب والمحجور. 	<ul style="list-style-type: none"> — أربعة رجال في الزنا. — شهادة رجلين في الأمور البدنية سوى الزنا وما يختص بالنساء. — رجل وامرأتان في الأمور المالية. — شهادة امرأتين فيما يختص بالرضاعة. — رجل ويمين في الأمور المالية. — امرأتان ويمين في الأمور المالية. <p>ملاحظة</p> <ul style="list-style-type: none"> — يزكى العدل مبرزان عارفاً به وبما يزكى به. 	<ul style="list-style-type: none"> — الإسلام. — العقل. — الذكورة. — البلوغ. — الحرية. — سلامة الحواس. — العدالة. — العلم. 	<ul style="list-style-type: none"> — العلم. — النسب. — نبيه. 	<ul style="list-style-type: none"> — الاجتهاد. — العلم بالعربية. — التوثيق. — السورع. — الغنى. — الصبر. — الوقار.
		صفات الشاهد	مراتب الشاهد	الصفات المستحبة
		<ul style="list-style-type: none"> — الإسلام. — العقل. — البلوغ. — الحرية. — اليقظة. — النباهة. — العدالة. — عدم التهمة. 	<ul style="list-style-type: none"> — المرز. — العالم السورع الذي فاق أقرانه الصالحين. — العدل من يجنب الكبائر ويقلل من الصغائر وما يقدح في المروعة. — مستور الحال. — مردود الشهادة. 	<ul style="list-style-type: none"> — الاجتهاد. — العلم بالعربية. — التوثيق. — السورع. — الغنى. — الصبر. — الوقار.

الجنايات الدماء والحدود

البغي والحرابة	السرقه	الزنا	تابع	الجرح	القتل
البغي - هو الخروج عن طاعة الإمام ومنع الحقوق الواجبة يوعظون فإن أبو قوتلوا.	السرقه - أخذ مال معصوم من حصن. - تقطع اليد اليمنى ثم الرجل اليسرى ثم اليد اليسرى ثم الرجل اليمنى ثم يجلس. السرقة - هي قول أو فعل ما يبدل على الخروج من الإسلام يوعظ فإن لم يرجع قوتل.	الزنا - المحصن يرحم وغير المحصن يجلد مائة ويغرب سنة. - يثبت هذا الجلد بالاعتراف أو الحمل أو شهادة أربعة شهود. القذف - وهو أن ترمي إنساناً بالفاحشة يجلد ثمانين جلدة.	تابع - المرأة نصف دية الرجل فيما فوق الثلث وتساويه فيما تحت الثلث. 	الجرح - قطع العضو الفرد فيه الدية مثل الأنف. - وقطع أحد العضوين المزودجين فيه نصف الدية وإذا كان عمداً كان فيه القصاص. أنواع الجراحات - الدامية هي التي أسالت الدم. - الحارصة هي التي تشق الجلد. - السحق هي التي تكشط الجلد. - الباضعة هي التي تشق اللحم. - المتلاحمة هي التي تقطع اللحم في عدة مواضع. - الملقطة هي التي قاربت العظم. - الموضحة هي التي أبانت العظم. - الهاشمة هي التي كسرت العظم. - المنقلة هي التي تكسر العظم وتطيره. - المامومة هي التي تصل إلى الدماغ. - الجائفة هي التي تصل إلى الجوف. - هذا إن كان خطأ فإن كان عمداً ففيه القصاص.	القتل - يجب القصاص إذا كان القاتل بالغاً عاقلاً وكان المقتول مساوياً للقاتل في الحرية والإسلام فلا يقتل المسلم بالكافر ولا يقتل الحر بالعبد. - ويشترط في القتل أن يكون عمداً أو شبهه. - وتقتل الجماعة بالواحد وإذا كان القتل خطأ وجبت الدية على العصبه. - يثبت القتل بالاعتراف وشهادة عدلين وبالقسمه خمسين يمينا يخلفها أولياء المقتول.

ملحق بالتركة

طريقة القسمة	أسباب الإرث وموانعه	الحجيب
<ul style="list-style-type: none"> — حصر ممتلكات الميت. — إخراج قيمة تجهيزه. — قضاء ديونه. — إخراج وصيته في حدود الثلث فقط. — إحصاء ورثته. — البحث عن القاسم المشترك بين الانصباء. — تقويم المال قيمة إجمالية. — قسم هذه القيمة على انصباء الورثة. — أخذ كل ماله. — الباقي للعصبة. — إذا قصر القاسم المشترك عن الانصباء أعيل بنفس النقص ثم تجرى القسمة. — يمكن بعد ذلك أن يأخذ بعض أصحاب الانصباء متاعاً بقيمته فإن زاد رد الزائد وإن نقصكملوا له الزائد. 	<p>أسبابه :</p> <ul style="list-style-type: none"> — القرابة الحقيقية كالنسب أو المعنوية كالولاء. — الزوجية. — الملك. — بيت المال في حالة إنعدام الأسباب السابقة. <p>موانع الإرث</p> <ul style="list-style-type: none"> — عدم الاستهلال. — الشك في أسبقية الموت. — ابن اللعان من أبيه. — الكفر. — الرق. — ابن الزنا. — قاتل ليرث. <p>ملاحظات</p> <ul style="list-style-type: none"> — إذا اعترف بعض الورثة بنسب من لم يثبت نسبه لأبيهم أحد المعترف له منه بتقديم وجوده. 	<ul style="list-style-type: none"> — حجب الاسقاط يجري مع وجود من يدلي به للإرث غير الأم. — حجب النقص ينال البنت والأم والأب والزوجين. — المراد بحجب الاسقاط المنع من الإرث. — المراد بحجب النقص نقص الإرث في القروض وهي الانصباء المحدودة أو التحويل من العصب إلى فرض أقل أو العكس.
		ملاحظة
		<ul style="list-style-type: none"> — إذا ترك أهل الميت القسمة حتى مات بعضهم قسموا على الأصل الأول ثم قسموا على الأصل الثاني وهذه هي المناسخات.